

# دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء التجارب الدولية

ندى بنت عبدالله بن سعود التميمي د. هيفاء بنت فهد المبيريك

مشرفة تربوية وباحثة دكتوراه بقسم السياسات التربوية بكلية التربية جامعة الملك سعود  
أستاذ مشارك بقسم السياسات التربوية بكلية التربية جامعة الملك سعود

التربية والتنمية وجهاً لعملة واحدة، لذا تعد التربية الأداة الرئيسة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وقد ساهم التطور المذهل في مجال العلوم المعرفية والتطبيقية وتكنولوجيا الاتصال في زيادة الفجوة بين متطلبات الدول وقدرات أفرادها، فكان لزاماً على المجتمعات إعادة النظر في تمكين أفرادها ورسم الرؤى والأهداف بصورة أكثر واقعية؛ لمواكبة التغيرات السريعة في العالم، وتمكين جميع الأفراد بفئاتهم العمرية المختلفة، خاصة المرأة وإعادة النظر في حقوقها من أجل تنمية حقيقية وشاملة.

ولقد احتلت قضايا المرأة ومشاركتها التنموية ركنا أساسيا في المواثيق والمؤتمرات الدولية بداية من النصف الأخير من القرن العشرين حتى الآن والتي تستهدف تمكين المرأة وتعظيم مشاركتها في عملية التنمية في شتى المجالات. تلك التنمية التي تستند في أي مجتمع على العنصر البشري وطاقاته الفعالة، فالإنسان هو أساس عملية التنمية. وباعتبار المرأة عنصر رئيس في المجتمع فإن عدم أو ضعف تمكين المرأة يعد هدرا في الفاعلية الإنسانية يعيق التنمية في المجتمع، وهذا يتطلب أن تكون المرأة على وعي بضرورة تمكينها في مجالات الحياة المختلفة لتحقيق العدالة والتنمية المجتمعية (زايد، ٢٠١٥).

ويشير التقرير العالمي لليونسكو (٢٠١٥) إلى أنه لا يزال ملايين الفتيان والفتيات من حول العالم يعانون صعوبة شديدة في الوصول إلى التعليم وارتداد المدرسة والتقدم فيها وتحصيل التعليم الجيد من خلال التحاقهم بها؛ ويشكل عدم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم معضلة كبرى ساهمت في تخلف البلدان. وأنه منذ انعقاد المنتدى العالمي للتربية في داكار ٢٠٠٠ تحقق تقدم متباين باتجاه التكافؤ بين الجنسين على المستوى الابتدائي بنسبة (٦٩٪) من البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها. إلا أنه لم يحقق سوى (٤٨٪) من البلدان التكافؤ بين الجنسين على مستوى التعليم الثانوي.

ولإدماج المرأة في التنمية يجب أن تتوفر المعارف والمهارات التي تعينها على التمكين والاندماج، فضلا عن مجموعة من الآليات للتغلب على المعوقات التي تحد من إعطاء المجتمع الفرص الكافية والمناسبة لها لكي تسهم في تحقيق التنمية. كما أن للبرامج الاجتماعية المقدمة للمرأة دورًا في تزويدها بالمعرفة والمهارات والقدرات اللازمة لكي تسهم في تحسين مجتمعها، مما ينعكس عليها في صورة تغيرات ذاتية ومجتمعية تحقق التنمية الفعالة (عبدالرحمن، ٢٠٠٧).

وبالرغم من المكانة العظيمة للمرأة في المجتمعات، إلا أن التقارير التي تتعلق بقضايا المرأة وضرورة النهوض بها وتمكينها للمشاركة في تنمية المجتمع لا زالت عنصر رئيس في المؤتمرات العربية والدولية؛ وقد يعكس ذلك ما تعاني منه المرأة من نقص وهدر في الحقوق. ومن هنا انطلقا من الواقع الذي تعيشه المرأة والمشكلات التي تتعرض لها سنتطرق في هذا البحث إلى دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة من خلال مناقشة المحاور الآتية:

- نظرة على تعليم المرأة
- مفهوم تمكين المرأة
- واقع برامج التعليم المستمر المقدمة للمرأة

- دور برامج التعليم المستمر في تنمية المرأة
- تجارب دولية لبرامج التعليم المستمر ودورها في تمكين المرأة

### أولاً: نظرة على تعليم المرأة:

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وقد وردت في ذلك عدة موارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في دوره في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى، فالفرد لا يستطيع أن يعرف حقوقه بدون تعليم كافي ومناسب (قسايمة، ٢٠١١).

وبالنظر لديننا الإسلامي نجد أنه أعطى المرأة الحق في التعليم كما ورد في الحديث الشريف "طلب العلم فريضة على كل مسلم"، وهذا فيه تأكيد على إتاحة الفرصة لها في الإسلام للعمل والعلم، فقد شاركت المرأة في أعمال التمريض أثناء غزوات النبي صلى الله عليه وسلم وحضرت لمجالس العلم. إلا أن المنتبج لنسب الأمية لاحقاً يجدها انتشرت بين النساء أكثر من الرجال حسب الإحصاءات العالمية وفي وطننا العربي والإسلامي على وجه الخصوص؛ ولعل ذلك أدى إلى زيادة الفروق بين الرجل والمرأة

في جميع أنحاء العالم. حيث يشير التقرير الإقليمي للدول العربية الصادر عن اليونسكو (٢٠١٥) أن التفاوت بين الجنسين على حساب المرأة لا يزال منتشرًا على نطاق واسع، إذ لم يتحقق التكافؤ بين الجنسين في مجال قرائية الكبار إلا في عدد قليل جدًا من الدول العربية، على الرغم من التقدم الكبير المحرز نحو تحقيق التكافؤ منذ العام ٢٠٠٠ حيث كانت أقل من ٨٠ امرأة بالغة غير أمية مقارنة ب ١٠٠ من الرجال البالغين في تلك الدول بالعام ٢٠١٢. ومن أجل القضاء على أمية المرأة في تلك الدول أقيمت المؤتمرات والملتقيات الإقليمية والعربية التي حرصت على تعزيز دور المرأة العربية من خلال مشاركتها الفاعلة والايجابية.

ويؤكد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ أن تحديد الأهداف يمكن أن ينتشل ملايين الناس من الفقر، ويمكّن النساء والفتيات، ويحسن الصحة والرفاه، ويوفر فرصا جديدة وواسعة من أجل حياة أفضل. لذا نجده تناول في الهدف الثاني والثالث قضية التعليم الأساسي وضمان المساواة، وفي الوقت ذاته تم التأكيد على هذان الهدفان في مؤتمر داكار ٢٠٠٠ تعزيزا لأهمية التعليم ودوره الريادي في إحداث التغيير بالمجتمعات. كما تبين نتائج التقرير أن هذه الأهداف أسفرت عن أنجح حركة في التاريخ والتي اتخذت بمثابة نقطة انطلاق نحو خطة جديدة للتنمية المستدامة. فقد شهد

العالم تحسناً في مجال المساواة بين الجنسين في مجال التعليم منذ اعلان الأهداف الإنمائية للألفية؛ فتحقق التكافؤ بين الجنسين، ويوجد مزيد من الفتيات في المدارس، واكتسبت المرأة أرضاً جديدة في التمثيل البرلماني في قرابة (٩٠٪) من (١٧٤) دولة توفرت عنها البيانات على مدى عشرين عاماً. وسلط التقرير الضوء على أنه بينما تحققت مكاسب هامة بالنسبة لكثير من غايات الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق العالم، إلا أن التقدم كان متفاوتاً مما أحدث فجوات كبيرة (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

وأشار علي (٢٠٠٩) أن تطور تعليم الفرد خصوصاً في الوطن العربي لم يكن متوازياً بالنسبة لكل من الذكور والإناث عبر عدد من القرون، وكان هناك جهد كبير قدم لتعليم الذكور إزاء الإناث، لذا من الطبيعي بذل الجهود لإصلاح التعليم وإبداء اهتمام واضح تجاه تعليم المرأة. كما أن بلاداً قطعت شوطاً جيداً في مجال تعليم المرأة، إلا أن بلاداً أخرى ما زال الشوط أمامها طويلاً، فلم يعد خافياً أن تعليم المرأة بات أمراً أساسياً في كل نهضة حضارية أو خطة تنموية. ولا يمكن تحقيق الأهداف وستبقى ناقصة في بعض الجوانب ما لم تهيأ الطاقة البشرية المتعلمة والمتدربة لسد احتياجاتها، أو يكن للمرأة نصيب كبير من هذا التعليم والتدريب.

ومن الملاحظ ارتباط قضايا المرأة منذ زمن بقضية التنمية ارتباطاً وثيقاً رغم اختلاف التوجهات السياسية من اعتبار مساهمة المرأة في التنمية وسيلة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية في سبعينيات القرن الماضي، إلى إدماج المرأة في التنمية وتمكينها وتوسيع خياراتها لتصبح فاعلة وقائدة للتغيير في الثمانينات. أما في التسعينات فقد تم التركيز على مفهوم النوع الاجتماعي وأصبحت قضايا المرأة من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان (زايد، ٢٠٠٩). بناء على ذلك يمكن القول بأهمية إنصاف المرأة والدور الإيجابي الذي تحققه على المستوى المجتمعي حال تم الالتفات لها، والتأكيد على احتواءها علمياً وثقافياً، والنظر لها كفرد فاعل ومنتج، ومحور مهم لإحداث التوازن في المجتمع؛ وبالتالي نهوضه فكرياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

### دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء الخبرات الدولية

#### ثانياً: مفهوم تمكين المرأة:

تمكين المرأة هو "رفع الوعي والقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة من أجل إحداث تغيير في المجتمع، ننهي به التمييز والعنف ضد المرأة، واللامساواة في العلاقات، وتوزيع القوى بينها، فالتمكين أداة تساعد الشخص على المطالبة بحقوقه، أو تغيير الأوضاع القائمة دون تغيير الظروف المحيطة" (الخشمي، ٢٠١٤، ص ٥٧١٣). كما

ذكرت الصلاح (٢٠١٥، ص ٨٨٧) أن تمكين المرأة يقصد به "القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب مهارة الوصول للهدف وتنمية حالة من الرفاهية".

وأكد الأحمـد (٢٠١٦) بأن تمكين المرأة يعد بناء الوعي للمرأة وهو عملية أساسية تعمل في جوهرها على التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عن نفسها وحقوقها، ولدى المجتمع عن الأدوار المختلفة التي بإمكان المرأة أن تمارسها كإنسان وتتفوق فيها ضمن عملها وأدائها جنباً إلى جنب مع الرجل. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من المحددات التي أسهمت في بلورة مفهوم التمكين وتحديد معانيه ودلالاته، في مقدمتها علاقته بمفهوم القوة حيث تتأسس إمكانية التمكين على أنها تتطلب القوة التي يمكنها أن تفرض التغيير، وافترض أن القوة قابلة للتمدد وليست محدودة بطبيعتها. أيضا ارتباطها بمسألة التحكم الشخصي والذي يعني قدرة الفرد على أن يتحكم في مسار حياته بالتغيير أو التعديل. كما يمكن النظر إلى التمكين بوصفه عملية ذات أبعاد مختلفة، فهو:

- عملية اجتماعية متعددة الأبعاد
- عملية تغييرية
- عملية تفاعلية
- عملية تنموية

وقد يعزى السبب في تنوع المفاهيم حول التمكين تبعاً لتلك الخصائص المتعددة؛ إلا أنها جميعاً تقاربت في فكرة كونه عملية ذات تأثير تحرري وتنموي ومرتبطة بالتعليم والتدريب.

بينما ربطت زايد (٢٠٠٩) مفهوم تمكين المرأة بفكرتي المشاركة في التنمية، وحقوق المرأة في المجالات المختلفة ودرجة ممارسة تلك الحقوق في إطار تحقيق المرأة لذاتها والشعور بقيمتها ومكانتها الاجتماعية، ونكرت أنه لا يوجد له تعريف محدد أو متفق عليه.

وبين عبید (٢٠١٥) أن عملية التمكين تنقسم إلى أنواع، هي:

- التمكين الظاهري: ويشير إلى قدرة الفرد على إبداء رأيه وتوضيح وجهة نظره في الأعمال والأنشطة التي يقوم بها، وتعتبر المشاركة في اتخاذ القرار هي المكون الجوهرى لعملية التمكين الظاهري
- التمكين السلوكي: ويشير إلى قدرة الفرد على العمل في مجموعة من أجل حل المشكلات وتعريفها وتحديدها، وكذلك تجميع البيانات عن مشاكل العمل ومقترحات حلها، وبالتالي تعليم الفرد مهارات جديدة يمكن أن تستخدم في أداء العمل.

• تمكين العمل المتعلق بالنتائج: ويشمل قدرة الفرد على تحديد أسباب المشكلات وحلها، وكذلك قدرته على إجراء التحسين والتغيير في طرق أداء العمل بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فعالية المنظمة.

ويتضح من تلك الأنواع أن التمكين يكون على مستويات متفاوتة وليس بدرجة واحدة، منها ما يكون ملموس وتنفيذي وفاعل يؤدي للتغيير ومنها ما ينعكس على تصرفات الفرد وتُظهر مدى وعيه وإدراكه. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى عدد من المؤشرات الكمية القابلة للقياس لمفهوم التمكين حتى يمكن قياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة حسب ما وضعته الأمم المتحدة، من أهم هذه المؤشرات كما أوردتها حافظ (٢٠١٠):

- مشاركة النساء في المواقع القيادية
  - مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة
  - إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء
  - مشاركة النساء في عملية صنع القرارات واتخاذها
  - اكتساب النساء مهارات، مقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن
- استنادًا لتلك المفاهيم السابقة الذكر يمكن القول بأن تمكين المرأة يعني كل تلك التحولات التي تساهم في نمو وعي المرأة وتعزيز دورها ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا

واجتماعياً ومعرفياً، وتحررها من التبعية والاعتماد على الغير بما يساهم في زيادة مشاركتها الإيجابية في تنمية المجتمع.

### ثالثاً: واقع برامج التعليم المستمر المقدمة للمرأة:

نشأ مفهوم التربية المستمرة كرد فعل للنظرة التقليدية للمدرسة، فلم تعد هي المؤسسة الوحيدة التي يتعلم منها الأفراد ليصبحوا قادرين على التكيف مع التغيرات المتسارعة. فحرصت التربية على العناية بالفرد من خلال منظومة متكاملة تعنى بالتعليم المدرسي وغير المدرسي وعدم الوقوف عند مستوى منخفض من الأداء لأفرادها؛ وذلك من خلال تطوير النظم والسياسات التي تتعلق بتنمية الفرد وتدريبه. كما أن تخلف أعداد كبيرة من الأفراد حسب إحصاءات اليونسكو جعل من الصعب الاعتماد على المدرسة فقط باعتبارها المصدر الوحيد للمعرفة والتعلم، فمن حاجات الأفراد وقصور الدور المدرسي تزايد الطلب على برامج للتأهيل والتدريب بشكل يمكن الأفراد من مواكبة التطورات ويرفع من قدراتهم ومن هنا ظهر التعليم المستمر باعتباره عنصر أساسي في تحقيق الريادة والتنمية.

ونذكرت أبو راضي (٢٠١٧) أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يدفع بالمجتمع نحو تحقيق أهدافه، وهنا يأتي دور المجتمع بجميع مؤسساته المختلفة وأدواره المتنوعة، فلما كانت مؤسسات التربية هي المصنع الحقيقي لإعداد الأفراد وتأهيلهم للانخراط بفعالية في المجتمع، وقع عليها عبء كبير في إرساء وتنمية وعي

المرأة بأهمية تمكينها في كافة المجالات؛ فظهرت منظمات التربية المدنية كقوى هامة وفاعلة للمشاركة في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية، فهي تأخذ دور الشريك في تبني القضايا المجتمعية الهامة وتساهم في بناء منظومة متكاملة لتنمية الموارد البشرية، من خلال تبني احتياجات المجتمعات وصياغتها على شكل برامج ومشروعات تُدعم بالمشاركة. وقد أكدت دراسة محمد (٢٠٠٤) الدور الفعال للجمعيات التربوية النسائية في تنمية وعي المرأة بأهمية المشاركة في الحياة العامة وبحقوقها وواجباتها. كما أكدت دراسة عبدالفتاح (٢٠١٠) على التعليم ودور المقررات الدراسية والكتب والأنشطة والبرامج في تحسين صورة المرأة ووظائفها ووضعها ومكانتها في المجتمع.

وبالرغم من أهمية مؤسسات التربية ودورها في المجتمع وخاصة تمكين المرأة إلا أنه يشوبها الضعف بما ينعكس على تمكين المرأة. فقد أشارت دراسة نجم (٢٠٠٧) إلى ضعف دور منظمات المجتمع التربوية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية وتحقيق المساواة بين الجنسين وخاصة في التعليم؛ لذلك أوصت العديد من الدراسات بضرورة تفعيل دور مؤسسات التربية للاهتمام بالمرأة كأحد المؤشرات التخطيطية التي تساعد على تنمية وعي المرأة بأدوارها في المجتمع.

ويؤكد الشاعر (٢٠١٨) أن العمل وفق استراتيجية محددة لتنفيذ برامج التعليم المستمر يقوم على التخطيط السليم لبرنامج التأهيل والذي يبدأ من التعرف على احتياجات المتدربين وتنظيم الأولويات وتحديد الإمكانيات بما يتفق مع ثقافة البلد. وأشار

السبل (٢٠١٤) أنه لرغبة الدول في التوسع في مجال التعليم المستمر بدأ الالتفات له كمحور مهم في حملات محو الأمية واكساب الدارسين المهارات الحياتية ليتمكنوا من مسايرة العصر، ودمج مفهوم التعليم المستمر بالتعليم النظامي والعالي والفني والمهني والدراسات العليا والتدريب في أثناء الخدمة والتعلم الذاتي وإنشاء كليات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات وبرامج التنمية المهنية التي يقدمها القطاع المدني والحكومي وكل ما يشمل حياة الأفراد؛ إلا أنه ظهرت عددا من المعوقات التي تقف في وجه برامج التعليم المستمر وتحول دون تحقيق أهدافها، منها:

- غياب التخطيط الواعي والرؤية السليمة لبرامج التعليم المستمر
- ضعف في التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التعليم المستمر والجهات الحكومية
- ضعف في أداء القائمين على برامج التعليم المستمر
- قصور في تحديث التقنيات المستخدمة في البيئات التعليمية
- اغفال جانب التقييم لبرامج التعليم المستمر

#### رابعاً: دور برامج التعليم المستمر في تنمية المرأة:

وضحت زايد (٢٠١٥) أن دمج المرأة في مجتمع التنمية وتحسين أوضاعها سبب للنجاح المجتمعي وأداة لتقدمه، فالرفاه الاجتماعي مرتبط بإرساء الحقوق كما أن ممارسة الحقوق ترفع مستوى التنمية والحياة نحو التقدم. ومع تزايد الاهتمام رسمياً بقضية تمكين

المرأة والاستجابة لتوصيات المؤتمرات العالمية والمحلية؛ ظهرت الحاجة إلى برامج على المستوى القومي وفي ضوء التوجهات العالمية تعزز من الاهتمام بشؤون وقضايا المرأة، كما برزت اتجاهات حديثة تؤكد على دور برامج التدريب والتأهيل المستمر في مجال تمكين المرأة بما يحقق تنمية المجتمع، منها:

- تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال المشاريع الصغيرة والكبيرة ودعم الأسر المنتجة، أشارت دراسة منشى (٢٠١٠) إلى أهمية برامج الأسر المنتجة في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية، وأشارت تلك الدراسة إلى دور تلك المشاريع في القضاء على البطالة النسائية، ومحاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في التنمية؛ وذلك من خلال تدريب وتنمية المواهب والابتكارات، مع ضرورة إقامة مراكز متخصصة لتقديم يد العون والمساعدة للمشاريع المتعثرة وتسهيل الضوء على التجارب الناجحة.
- تمكين المرأة صحياً عرضت دراسة محمد Mohammad (٢٠٠٧) مشروع أطلق عليه FORWARD لرصد الواقع الصحي للمرأة ومحاولة تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء المتضررات من بعض الأوضاع الصحية المتعلقة بالمرأة، ونظم المشروع برامج وحملات لإحداث ثقافة تعزيز

التعليم وتمكين المرأة، وبرامج لرفع مستوى الوعي حول الصحة العامة والصحة الإنجابية والحقوق وضرورة إدماج المرأة في برامج التنمية المجتمعية السائدة. وأرجعت الدراسة معاناة بعض النساء من المشكلات المرضية المتعلقة بالصحة الإنجابية إلى مستوى الفقر والتخلف والممارسات التقليدية الضارة والوضع التعليمي المتدني، مما يتطلب إعادة تأهيل النساء لرفع الضرر البدني والعقلي والاجتماعي.

• تمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً قامت دراسة جانسن Janssens (٢٠١٠) على تقديم برامج تتضمن مشاريع تعليمية وبيئية للتنمية المجتمعية في الريف الهندي، تهدف إلى تمكين المرأة وتقوم على تكوين الثقة وتحقيق التعاون لإنجاز المشاريع المطلوبة؛ وتوصلت الدراسة إلى أن تلك المشروعات تزيد بشكل كبير الثقة لدى المرأة وتحفز مساهمتها في التنمية المجتمعية وتزيد ميلها للانخراط في العمل الجماعي والسلوك التعاوني.

من الصور التي تم ذكرها أنفاً يمكن الإشارة إلى دور برامج التدريب والتأهيل في إحداث تمكين اجتماعي وسياسي وصحي وثقافي وتعليمي، فتنوع صورته بتعدد البرامج وتنوعها. كما أن تمكين المرأة واكسابها المهارات الحياتية التي تتلاءم مع بيئتها يقود إلى التنمية المجتمعية ويحقق الديمقراطية. أيضاً مساهمة المؤسسات الحكومية

والمدينة بتقديم برامج للمرأة تتوافق مع المتطلبات المحلية والإقليمية والدولية له دور فاعل في تحسين نوعية الحياة لها ولمجتمعها كتأثير مباشر.

وبناء على ما سبق يمكن وضع تصور لبرامج تعنى بالتدريب والتأهيل بحيث تمكن المرأة تعليمياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً، وهي:

- تعليمياً: يتم التأكيد فيها على تكثيف برامج القضاء على الأمية وتكثيف حملات التوعية بأهمية التعليم ودوره الريادي على الأسرة، ودعم نظام تعليم الكبار عبر برامج واستراتيجيات جديدة.
  - صحياً: تعزيز البرامج الوقائية التي تحسن من صحة المرأة، وتزيد الوعي لديها بما قد ينعكس على صحة أفراد أسرتها.
  - إعلامياً: إقامة برامج تدريبية لتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها، وتقديم برامج تعمل على مكافحة الصورة السلبية للمرأة وتعزيز دورها الإيجابي في المجتمع.
  - اجتماعياً: اعتماد برامج تقوم على تبني مفهوم التخطيط بالمشاركة والتنمية المجتمعية.
- اقتصادياً: توفير فرص التدريب والعمل الملائمة للمرأة، وبرامج التخطيط للمشروعات الصغيرة وبرامج الأسر المنتجة.

## خامساً: تجارب دولية لنماذج التعليم المستمر ودورها في تمكين المرأة:

شهدت الدول عددًا من الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة إيمانًا بالدور الفعال الذي يمكن أن تسهم به حضاريًا وثقافيًا وتتمويًا. فيما يلي سيتم عرض لبعض النماذج وأهم النتائج التي توصلت لها:

نموذج الهند:

بنت الهند تصورًا مستقبلياً تكون فيه المرأة الهندية مستقلة ومعتمدة على نفسها من خلال أنشطة تنظيم المشاريع لمجموعات المساعدة الذاتية. ونكرت أنه من المؤسف بسبب قرون من الجمود والجهل والمحافظة كان الدور الفعلي للمرأة في المجتمع هو التجاهل والمنع من تقديم دورها الصحيح في التقدم الاجتماعي، بل هو أيضًا سبب في تشويه بعض أو جزء من المعلومات حول مساهمتها في الأسرة والمجتمع، كما أن النساء محرومون من وضعهم القانوني والوصول إلى الموارد والخدمات التنموية التي أسهمت في تهميشهم. وقد أظهرت الدراسات أن النساء الريفيات يساهمن في إنتاج ما يصل إلى ٨٠٪ من الأغذية في البلدان النامية، ومع ذلك يحق لهن الحصول على نسبة مئوية فقط من الغذاء كجزء من الأراضي الزراعية، والحصول على ١٠٪ فقط من الائتمان و٥٪ من المشورة الإرشادية. من هنا حرصت الدولة على تمكين المرأة من

خلال تعزيز وعيها ومعرفتها، واكسابها المهارات والتكنولوجيا من أجل الكفاءة؛ وبالتالي تسهيل التنمية الشاملة للمجتمع (student; Dept, 2008).

#### آلية التخطيط والاعداد:

تبنت مفهوم مجموعات المساعدة الذاتية (SHGs) كأداة لتمكين المرأة. SHG هي منظمة للفقراء الريفيين، ولا سيما النساء اللاتي يملكن موارد قليلة للقيام بنشاط الريادة. فحرصت على تنمية ريادة الأعمال وتوليد الدخل للأنشطة باعتبارها حل ممكن لتمكين المرأة؛ كونه يولد الدخل ويوفر مرونة في ساعات العمل وفقا لاحتياجات ربات البيوت.

وباعتبار الاستقلال الاقتصادي هو حاجة الوقت الراهن، تم التأكيد على المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل والتي تساعد المرأة في التمكين العام؛ وبالتالي تحقيق تمكين النساء من خلال الأنشطة الريادية لمجموعات المساعدة الذاتية.

#### النتائج:

لوحظ التأثير الكبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية. حيث كشفت الدراسة زيادة في الاعتراف الاجتماعي للمرأة نحو وضعها الأسري، وحجم الدائرة

الاجتماعية والمشاركة في القرارات داخل الأسرة وريادة الأعمال. وكانت هناك زيادة في الثقة بالنفس، واعتماد واستقلال للمرأة الريفية بسبب المشاركة في المشاريع وغيرها من أنشطة مجموعات المساعدة الذاتية.

#### التوصيات:

تمت التوصية بربط مجموعات المساعدة الذاتية (SHGs) ببرامج محو الأمية من قبل الحكومة بحيث تكون جزءًا لا يتجزأ من أنشطة SHGs، ورفع مستوى معرفة القراءة والكتابة يمكن أن يكون مفيداً لأعضاء SHG للتغلب على القيود المعرفية ولفهم السياسات الحكومية والتقنية من أجل فهم واكتساب المهارات المطلوبة التي تتماشى مع سوق العمل. وضرورة خلق الوعي حول مختلف التسهيلات الائتمانية والحوافز المالية والإعانات المالية من قبل مجموعات المساعدة الذاتية للمشاركين. أيضاً تقديم التعليم والتدريب على جميع المستويات من التعليم الأساسي لكونه مفيداً في حمل مفهوم الذات الإيجابي حول المرأة وتعزيز دورها الاجتماعي.

نموذج مصر:

أورد عبدالشافي وعمار (٢٠٠٨) أن الخطة الوطنية المصرية للتعليم للجميع وجهت اهتماماً خاصاً بالمرأة والفتاة، وبدأ العمل التنفيذي لمبادرة تعليم الفتيات والتي

تهدف إلى إزالة أوجه المساواة النوعية بحلول ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة النوعية بحلول عام ٢٠١٥.

#### آلية التخطيط والاعداد:

- تم التوسع في إنشاء مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد على مستوى الجمهورية
- مشاركة عدد من المؤسسات القومية، مثل: المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للمرأة
- إنشاء فصول ترعاها المؤسسات الدولية، مثل: اليونيسف والبنك الدولي
- مشاركة المنظمات غير الحكومية لسد الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم

#### التمويل:

مشاركة عدد من المؤسسات القومية والمنظمات الغير حكومية بالإضافة للمؤسسات الدولية وبإشراف من الدولة.

## التقويم:

- عقد المؤتمر الإقليمي للتعليم للجميع عام ٢٠٠٤، بهدف التعرف على ماذا سيتم بعد اعداد الخطة الوطنية
- مراجعة ما تم من إنجازات وبلورة رؤية مشتركة
- تدارس التجارب والخبرات والنماذج الناجحة في محاور محددة
- مناقشة ومتابعة دور المنظمات الإقليمية الدولية في دعم جهود الدول العربية
- تحديد محطات مرحلية زمنية ذات أهداف ونشاطات محددة لمراجعة التقدم باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع.

## النتائج:

- تحرك بخطوات بطيئة نحو الهدف
  - تحسن ملموس في معدلات القراءة لدى الإناث
  - تزايد في معدلات الالتحاق بالتعليم
  - المشاركة في القوى العاملة والتمكين السياسي والاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة
- بالرغم من التحسن في النتائج المذكورة لكن لعل عدم تحقيق الأهداف بفاعلية أكبر ونسب الأمية العالية تعود إلى عدد من التحديات التي تواجه البلاد، منها عدم وجود

سياسات وتشريعات تتعلق بإلزامية تعليم المرأة وتنمية الوعي لديها أو تطويرها بما يتماشى مع سياسات سوق العمل، ضعف في تنظيم برامج التعليم المستمر التي تساهم في إكسابهم المهارات المطلوبة وتطوير أساليب أدائهم، قلة البرامج والحملات في المناطق التي تستهدف الفئات المحرومة بشكل أكبر أو عدم استمراريتها، تشتت موارد التمويل وعدم وجود مركزية بحيث تتحمل المسؤولية جهة محددة تعنى بتنظيم الحملات والبرامج المقدمة وتتابع تقدمها.

نموذج المملكة العربية السعودية:

مواكبة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وما أولته من اهتمام مقدر للمرأة تعزيزاً لدورها المحوري وتفعيل مشاركتها في النهضة والتنمية، أقيمت العديد من الملتقيات التي تعنى بالمرأة، دورها، تمكينها، إسهاماتها، وتسلط الضوء عليها لتكون جزءاً مكماً للرجل نحو نهضة وطنية شاملة، وتقلد مراكز مرموقة تتلاءم مع روح المرأة العصرية وتجعل منه أنموذجاً فاعلاً في النهضة والتنمية. ومن أبرز السياسات التي اتخذتها المملكة في سبيل تمكين المرأة والتقليل من أميتها، ما يلي (المنيف، ٢٠١٨):

آلية التخطيط والاعداد:

تم التخطيط لتمكين المرأة وفق ثلاث مستويات، بدءاً من:

- المستوى الفردي الذي يعبر عن قدرة النساء على إدراك قيمتهن وتحديد أهدافهن والعمل عليها، مثل: برامج لوقاية المرأة من العنف وتمكينها، وهي تأتي على مستويات مختلفة أولها برامج تستهدف تمكين النساء للرفع من كفاءتهن وتعزيز دورها في الحياة العامة كبرامج التطوير المهني وبرامج التواصل.
- المستوى الجماعي مخصص للفئة الهشة من النساء التي تحتاج لبرامج الدعم والتمكين حتى تستطيع التأثير في مجتمعها وتكون قادرة على اتخاذ قراراتها.
- المستوى الاجتماعي يتم تقديمه للنساء اللاتي خضن تجربة قاسية في حياتهن بهدف إعادة تمكينهن ودمجهن في المجتمع.

#### التمويل:

ما يميز خطط التنمية في المملكة وجود الدعم الحكومي بشكل يسهم في تحقيق الأهداف وفق المسار الصحيح، بحيث لا تشكل عائقاً في عدم النجاح.

#### التقويم:

- تهيئة البيئة المناسبة لعمل المرأة
- التحقق من المهن المقدمة للمرأة والتي تتناسب مع طبيعة المجتمع

- عدم تعميم البرامج المقدمة على مناطق المملكة وضرورة مراعاة التركيبة الثقافية لكل منطقة
- مراجعة وتغيير مخرجات التعليم بما يتناسب مع الرؤية
- مراجعة الصورة النمطية التي يعرضها لإعلام عن المرأة
- مراجعة البرامج المقدمة من المؤسسات الحكومية والمدنية بحيث تتلاءم مع أهداف رؤية ٢٠٣٠
- مناقشة ومتابعة برامج الإرشاد المهني في الجامعات والمؤسسات المنهية

#### النتائج:

تنمية المجتمع تتطلب مشاركة المرأة بشكل إيجابي في الإنتاج المادي والبشري، فهي أحد القوى العاملة التي تلعب دورًا بارزًا في تنمية المجتمع بأكمله. وبالرغم من حداثة الرؤية وأهدافها إلا أنها حسنت من وضع المرأة في المجتمع السعودي حتى الوقت الراهن، وتمكنت من إشراكها بصورة تدريجية لتكون عنصرًا فاعلاً في المجتمع، كما أن عددًا من البرامج والملتقيات تستهدف المرأة من أجل تحسين أدائها وتنمية قدراتها بما يتلاءم مع سوق العمل لتكون منتجة بدل أن تكون مستهلكة فقط. ومن أبرز الأمثلة على تمكين المرأة في السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ من خلال الدور الفاعل

للمؤسسات الخدمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية التي تهدف لتقديم أنشطة متعددة في مجالات التنمية المختلفة؛ بحيث يكون دورها مكمل لدور الحكومة في تقديم برامج الرعاية والتنمية، الآتي:

○ مركز الملك سلمان الاجتماعي تم افتتاحه في العام ١٤١٧، وجاء إنشاءه كمنقلة نوعية لمفهوم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمات والأنشطة والبرامج الثقافية والاجتماعية والترويجية التي يقدمها بالتعاون مع المؤسسات والجهات المختصة لدعم البرامج المستهدفة. ويسعى المركز إلى توفير خدمات اجتماعية تتضمن برامج وأنشطة صحية ورياضية وثقافية تقوم على أساس من المعرفة والأداء والاستدامة كنموذج متميز للقطاع الثالث، ويهدف إلى تعزيز القيم المجتمعية التي تقوم على الاحترام والعدالة والنزاهة والانجاز والتعاون ومن أبرز البرامج التي يتبناها المركز في مجال تمكين المرأة (KSSC، د.ت):

▪ **بنك خبرات سيدات المجتمع السعودي (خبراتنا):** نظرا لتنوع معارف وخبرات سيدات المجتمع السعودي وباعتبار مركز الأمير سلمان الاجتماعي إحدى المنارات الرائدة التي تحتضن بين طياتها عضوات ومرتادات برعوا في الجوانب المعرفية والتخصصية. برزت أهمية الاستفادة من الخبرات العملية التي انبثقت سواء من كبار السن الذين أفنوا حياتهم

العلمية والمهنية في ذلك أو ممن لا يزالون يزاولون مهنتهم وأصبحوا روادًا فيها على المستوى المحلي والإقليمي وتخطوا ذلك للعالمية. فقامت فكرة المبادرة على توثيق هذه الخبرات بطريقة منهجية ملحة لكي تستفيد منها الأجيال القادمة والمؤسسات القائمة بتنظيم من المركز.

○ جمعية بنیان الخيرية النسائية للتنمية الأسرية، تأسست الجمعية عام ١٤٣٢ هـ في الرياض على يد نساء سعوديات. يسعى نظامها إلى قيادة التنمية المستدامة للأسر المؤهلة وتمكينها من الاستقرار في القطاعات السكنية والاقتصادية. وتهدف لزيادة وتنوع الموارد المالية للجمعية من خلال اعتماد مفهوم العمل المؤسسي في عملية إنشاء وبناء الجمعية وتكوينها مهارات موظفي الجمعية. ومن أبرز برامجها في المجال التنموي والاجتماعي للمرأة (بنیان، د.ت):

▪ **برنامج الأسر المنتجة:** ويهدف إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد من خلال تدريبهم وتطوير مهاراتهم لتأمين مصدر دخل ثابت، ويقدم برامج في مجال فن التجميل والخياطة والطبخ.

○ مشروع تمكين المرأة "مبادرة نجاح" (nfsp، د. ت): تضامناً مع التوجهات الدولية فقد حرص برنامج الأمان الأسري الوطني على الأخذ بكل الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في تمكين المرأة السعودية وصقل خبراتها؛ ولذلك فقد

كان من المهم أن يكون هناك مشروع وطني مستدام يهدف إلى تمكين المرأة دورياً كمشروع نجاح الالكتروني، حيث أطلق البرنامج في العام ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢ م ويتكون من عدة أجزاء تتكامل فيما بينها لتحقيق التمكين للمرأة في المجتمع السعودي. وتشمل مكونات هذه المبادرة التمكين النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والحقوقى للمرأة، وترمز أحرفها الأولى لاسم المبادرة "نجاح". ويسعى برنامج الأمان الأسري الوطني لتنفيذ هذه المبادرة عبر عدة مراحل يتم التخطيط والإعداد لها بصورة علمية وبمنهجية مدروسة بالتعاون الطوعي مع مؤسسات المجتمع والأفراد، ومن ثم تدخل حيز التنفيذ والانتشار، يعقبها تقييم للأداء يبنى على استطلاع آراء المستفيدين والمتخصصين بما يدفع باتجاه تطوير المبادرة واستدامة تنميتها من خلال مأسستها وجعلها نابعة من النساء وبما يساعدهن على تحقيق ذواتهن. ويهدف المشروع إلى ما يلي:

- رفع مستوى وعي المرأة نفسياً واجتماعياً واقتصادياً لتتمكن من وقاية نفسها من العنف الأسري.
- مساعدة المرأة على صقل خبراتها وتطوير قدراتها اللازمة لاستقرارها ورفع إنتاجيتها.
- التوعية بالحقوق القانونية الخاصة بالمرأة التي تضمن لها حقوقها الشرعية.

▪ التوعية بالمؤسسات التي تقدم خدمات لدعم وتمكين المرأة في مختلف المجالات.

ويهدف تمكين المرأة عامة إلى تدريب ورفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ والمشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، كما يهدف إلى تدريب ورفع قدرات المرأة وإبراز دورها كعضو في تحقيق المساواة وتسليحها بجميع العناصر لأداء دورها وتحقيق رفاهيتها كفرد مشارك في التنمية؛ ولكون تنمية القدرات أصبحت مطلباً أساسياً فإن تنمية المرأة ضرورة حتمية لا غنى عنها في تطوير أي مجتمع (سعدالله، ٢٠١١). تنمية المرأة يفضي إلى تنمية جيل بأكمله؛ كونها الأم والمربي الأول في الأسرة لذا فالارتقاء بها فكرياً وثقافياً واجتماعياً هدف لتقدم المجتمعات ورفعة الأوطان؛ من هنا برزت أهمية دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة من خلال التدريب والتأهيل لبناء قدراتها وتنمية مهاراتها التي تجعل منها فرداً منتجاً وعضواً فاعلاً في المجتمع، بحيث تكون قادرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات دون الاعتماد على الذكر باعتباره الشخص الوحيد والمسؤول. ونظراً لتعدد الأدوار المسؤولة التي ترتبط بالمرأة في أغلب المجتمعات فإن برامج التعليم المستمر ظهرت كنوع من التعليم المكمل للتعليم الأساسي والمحفز والمنظم لكل أنواع التربية.

**ختاماً** يمكن إدراك أهمية دور المرأة في الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعل لتنمية المجتمعات؛ إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة في هذا

المجال من برامج ومؤتمرات وملتقيات هناك عددا كبيرا من النساء لا زلن تحت وطأة وتأثير العزل والابعاد لسنوات عدة. ولعل أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق برامج التعليم المستمر أهدافها نحو تمكين المرأة: ضعف الرؤى والخطط للبرامج والحملات التنموية التي تستهدف تمكين المرأة، عدم فاعلية برامج التأهيل والتدريب بدرجة عالية من الكفاءة بسبب مشكلات تتعلق بالبيئة أو المدربين أو المتدربين أنفسهم، قصور التعاون بين المؤسسات الحكومية والمدنية في تذليل الصعاب التي تواجه المرأة، وعدم توفير البرامج التي تسهم في تحقيق التوازن بين حياة المرأة العلمية العملية والأسرية للتوجه بها نحو التمكين.

## المراجع

- أبو راضي، سحر. (٢٠١٧). دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية : رؤية استشرافية. مجلة كلية التربية ٢٨ (١١١)، ١١٢-١٨٦. بنها: كلية التربية بجامعة بنها
- الأحمد، وسيم حسام الدين. (٢٠١٦). التمكين السياسي للمرأة- دراسة مقارنة. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسة المرأة. الرياض: وزارة التعليم
- الأمم المتحدة. (٢٠١٥). تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥. إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة برنامج الأمان الأسري الوطني (nfsp). (د. ت). مشروع تمكين المرأة ( نجاح). تم الاسترداد في ١١ أكتوبر ٢٠١٩. <https://cutt.us/tgF6p>
- بنيان. (د. ت). جمعية بنيان الخيرية للتنمية النسائية. تم الاسترداد في ٩ سبتمبر ٢٠١٩. <https://bunyan.org.sa/web/about-us/about>
- الخشمي، سارة صالح. (٢٠١٤). دور شبكات الأمان في تمكين المرأة السعودية الفقيرة: الأسر المنتجة أنموذجاً. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ١٥ (٣٦)، ٥٧٠٣-٥٧٤٤.
- مصر
- زايد، أميرة عبدالسلام. (٢٠١٥). الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع. دراسات عربية في التربية وعلم النفس (٦٧)، ٩ - ٣٢٥. رابطة التربويين العرب
- سعدالله، يسرى. (٢٠١١). مقياس تمكين المرأة المعيلة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٢(٣٠)، ٨٢٨-٨٦٤. جامعة حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية
- السنبلي، عبدالعزيز عبدالله. (٢٠١٤). تقويم مؤسسات التعليم المستمر في ضوء موجهات التخطيط الاستراتيجي. ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي الثاني عشر: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي، ٥١-٧٩. جامعة عين شمس: مركز تعليم الكبار
- الشاعر، عبدالرحمن إبراهيم. (٢٠١٨). التعليم المستمر بين النظرية والتطبيق. عمان: دار صفاء

الصلاح، ميس أسامة. (٢٠١٥). دور وحدة الأسرة الآمنة في مؤسسة نهر الأردن في تمكين النساء المعنفات: دراسة تقييمية. *دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية* ٤٢ (٣)، ٨٨٥-٩٠٩. الأردن

عبدالرحمن، نهلة عبدالرحيم. (٢٠٠٧). متطلبات إدماج المرأة في التنمية دراسة ميدانية على المستفيدات من برامج أندية المرأة بمحافظة الفيوم. *ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية* ٤، ٢٠٣٤-٢١٢٧. مصر: كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان

عبدالشافى، دينا؛ عمار، حامد. (٢٠٠٨). *إطارات تعليم الكبار: رؤية مستقبلية*. مصر: الدار المصرية اللبنانية

عبدالفتاح، معتز بالله. (٢٠١٠). *البيئة الثقافية لعلاقات النوع الاجتماعي*. ورقة علمية مقدمة في مؤتمر النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. القاهرة: منظمة المرأة العربية

عبيد، معمر عقيل. (٢٠١٥). دور إدارة المعرفة في تمكين العاملين في المؤسسات العامة- دراسة في جامعة واسط. *مجلة واسط للعلوم الإنسانية* ١١ (٢٩)، ٢٦٥-٣٠٠. كلية الإدارة والاقتصاد

علي، سعيد إسماعيل. (٢٠٠٩). *مستقبل تعليم الأمة العربية*. القاهرة: دار الفكر العربي

قسايمة، محمد عبدالله. (٢٠١١). *محو الأمية وتعليم الكبار*. جدة: خوارزم العلمية

محمد، هدى. (٢٠٠٤). دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة. *مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية* ٣ (٢٥). حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية

منشى، روضة محمد. (٢٠١٠). *دور المرأة المسلمة في التنمية في ضوء الاتجاهات المعاصرة وتطبيقاتها التربوية في مجال الأسر المنتجة*. (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى، مكة

المنيف، مها عبدالله. (٢٠١٨). *تمكين المرأة تمكين للمجتمع*. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة (١)، ٣٦-٣٧. جامعة الأميرة نورة

مركز الملك سلمان الاجتماعي (KSSC). (د.ت). *حول مركز الملك سلمان الاجتماعي*. تم الاسترداد في

سبتمبر ٢٠١٩ . <http://kssc.org.sa>

نجم، سهام. (٢٠٠٧). تعليم الكبار: تمكين المرأة العربية. ورقة علمية مقدمة في المؤتمر السنوي الرابع

لمحو أمية المرزة العربية مشكلات وحلول. القاهرة: مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس

بالاشتراك مع الألكسو ودار الفكر العربي

اليونسكو. (٢٠١٥). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠-٢٠١٥: الإنجازات والتحديات.

فرنسا:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

اليونسكو. (٢٠١٥). التقرير الإقليمي عن الدول العربية. فرنسا: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم

والثقافة

Janssens, W. (2010). Women's empowerment Empowerment and the Creation of Social Capital in Indian Villages. *World Development* 38 (7). P 974-988. Doi: 10/1016/j. world dev

Mohammad, R. (2007). A community program for women's health and development: Implications for the long-term care of women with fistulas. *International Journal of Gynecology and Obstetrics* (99). P 137-142

student; Dept. (2008). *Women Empowerment through Entrepreneurial Activities of Self Help Groups*. Indian Res. J. Ext. Edu 8 (1)